

وهكذا نجد ان التاريخ يعيد نفسه، لأن القوي التي تسيطر علي مجريات الأمور تستعمل الطرق ذاتها مرة بعد أخرى.. ولكن الأهم من كل ذلك، أن نذكر أن أحفاد أولئك الذين تسببوا في سقوط نابليون، هم الذين تسببوا في دحر القوات الصينية الوطنية عام ١٩٥٤ وحتى الآن.. فقد صدرت أوامر غامضة ذهبت بما قيمته ملايين الملايين من الدولارات من الأسلحة إلي قعر المحيط الهندي، بدلا من أن تذهب إلي تشيان كياي تشك وأنصاره.. وواقع الأمر الذي جعل الحكومتين الأميركية والبريطانية تخونان حلفاءنا الذين يحاربون الشيوعية في الصين وفي كوريا، هو أن أصحاب المصارف العالميين كانوا يناورون لبسط السيطرة الشيوعية علي آسيا، فقاموا بخداع السياسيين في هذين البلدين، لجعلهما يتخليان عن القوات المضادة للشيوعية في المنطقة!

يسجل لنا التاريخ كيف تنازل نابليون عن العرش عام ١٨١٤ في باريس، حيث تم نفيه إلي جزيرة إلبا، وهربه من هناك ومحاولته استرجاع سابق مجده، وكيف أنه هذه المرة كان يلعب ضد رجال يسيطرون علي لعبتهم تماما.. كان ناثن روتشيلد وحلقته العالمية قد ساندوا ألمانيا لإنزال الهزيمة بنابليون.. وكانت خطتهم هي كسب المزيد من المال مهما كانت نتيجة الصراع.. وقبل وقوع معركة واترلو كان ناثن روتشيلد في باريس.. وكان مقيما في قصر يطل مباشرة علي القصر الذي يشغله لويس الثامن عشر.. وقد عمد من ناحية ثانية إلي تنظيم شبكة من الجواسيس والعيون تنقل إليه أولا بأول أخبار معركة واترلو وشبكة الوقوع، عن طريق الحمام الزاجل.. ونظم في الوقت نفسه شبكة أخرى لنقل أخبار ملفقة عن المعركة إلي إنكلترا.. ولما تأكد ناثن من تفوق ولنغتون وظفر قواته، أصدر أوامره إلي عملائه بإرسال أنباء معكوسة إلي إنكلترا تؤكد انتصار نابليون وهزيمة الجيش الإنكليزي.. وهذه الواقعة هي التي أوجدت التعبير الشائع "الحمامة هي التي أخبرتني".. فإذا ما سأل أحد الإنكليز صديقا له: "من أين جئت بهذه المعلومات؟"، فيجيبه صديقة "أوه، إن الحمامة هي التي أخبرتني!"

أما حمائم ناثن روتشيلد فقد كانت تخبر الأكاذيب.. ولقد نقلت إلي الشعب الإنكليزي من الأكاذيب الكبيرة، ما جعل الذعر يعم أوساط الجماهير.. انهارت السوق المالية انهيارا كبيرا، بحيث هبط سعر الجنية الإسترليني إلي شلن واحد، وانهارت أسعار الحاجيات بشكل لم يسبق له مثيل.. وكان ناثن قد استأجر سفينة صغيرة لتقله من فرنسا إلي إنكلترا بمبلغ مائتي جنيه.. ولدي وصوله قام هو وشركاؤه بشراء كل ما يمكن شراؤه من سندات وأسهم وممتلكات.. ولما وصلت الأخبار الحقيقية أخيرا عن انتصار ولنجتون، عادت الأسعار إلي طبيعتها، فجني المرابون العالميون أرباحا وثروات خيالية.

وقررت مؤسسة روتشيلد . تعبيرا منها عن الفرح بمناسبة المأثرة التي قام بها ولتتون في القضاء علي نابليون . إقراض الحكومة الإنكليزية مبلغ ١٨ مليون دنية إسترليني، والحكومة الروسية مبلغ ٥ ملايين.. وذلك، كما جاء رسميا، للقيام بإصلاح الخراب الذي سببته الحرب.. وعندما توفي ناثن روتشيلد عام ١٨٣٦، كان قد أمّن السيطرة علي مصرف إنكلترا، وكان القرض القومي الإنكليزي قد وصل إلي ٨٨٥,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات، بسبب المجزرة الاقتصادية الكبرى التي نفذها روتشيلد عام ١٨١٥.

يكاد المرء لا يعثر علي ماسوني أوروبي واحد بين آلاف الماسونيين يعلم شيئا عن القصة الحقيقية لتسلل نوراني محافل الشرق الأكبر إلي صفوف الماسونية الأوروبية الحرة.. علي أن السادة العظام للماسونية الحرة في إنكلترا أدركوا حقيقة الأمر، وهذا ما دعاهم إلي توجيه تنبيه إلي إخوانهم الماسونيين يحذرونهم فيه من الاتصال أو الارتباط بأيّ من ماسوني الشرق الأكبر.. كما أن البابا بيوس التاسع أدرك حقيقة أن النورانيين الثوريين يتسللون إلي صفوف الماسونية الحرة في أوروبا، مما جعله يشن حملة علنية علي الشيوعية والماسونية، ويحذر المسيحيين من الانتساب إلي الماسونية.. وإذا كان يخامر البعض أي شك في حقيقة الدور الذي لعبته الماسونية في الثورة الفرنسية، فسنتبث هنا مناقشة جرت حول هذا الموضوع في مجلس النواب الفرنسي عام ١٩٠٤.. بعد بضعة أسئلة استجوابيه تقدم بها المركز روزانب حول ما إذا كانت الماسونية الحرة هي صانعه الثورة الفرنسية قال: "إننا متفقون إذن بصورة

كاملة علي هذه النقطة بالتحديد، وهي أن الماسونية كانت الصانع الوحيد للثورة الفرنسية، وهذه التصفيات التي أسمعها الآن في المجلس، تبرهن علي أن بعض الموجودين يعلمون بذلك مثلي تماما".

وعندئذ نهض النائب جومل وهو أحد الأعضاء المعروفين لمحفل الشرق الأكبر وقال: "نحن لا نعلم ذلك فحسب، بل إننا نعلنه علي الملأ".

وعام ١٩٢٣ أقيمت حفلة عشاء كبري حضرها العديد من الشخصيات المهمة بالسياسة الدولية، وكان بينهم من له علاقات بمنظمة عصبة الأمم.. وفي هذه الحفلة اقترح رئيس محفل الشرق الأكبر في فرنسا علي الحاضرين، أن يشربوا نخب الجمهورية الفرنسية وليدة الماسونية الفرنسية الحرة، ونخب الجمهورية العالمية التي ستولد من الماسونية العالمية.

كان المرابون العالميون في فرنسا قد تمكنوا من دفع عملائهم وإيصالهم إلي مناصب استشارية حساسة للقادة السياسيين الذين صمموا معاهدة فرساي المشؤومة.

وكان أعظم نصر لهم بعد ذلك، هو تمكنهم من إيصال مندوبهم السيد هيريو إلي موقع النفوذ في فرنسا عام ١٩٢٤.. وهكذا أصبح بإمكان قادة محفل الشرق الأكبر الماسوني في فرنسا، وضع مشاريعهم وسياستهم الداخلية موضع التنفيذ خلال سنة، علي يد حكومة السيد هيريو.. وسنورد هنا مراجعة لبعض الأحداث التاريخية، التي جرت منذ ١٩٢٣ وصاعدا، للدلالة علي السيطرة نورانيي محافل الشرق الأكبر علي السياسة في فرنسا:

١. في كانون الثاني عام ١٩٢٣ أصدرت محافل الشرق الأكبر قرارا بإلغاء السفارة الفرنسية في الفاتيكان، ونفذ البرلمان الفرنسي هذا القرار في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٤.

٢. عام ١٩٣٢ أيضا طالبت المحافل بتطبيق فكرة العلمنة.. وقد أدلي هيريو ببيان وزاري تأييدا لهذه الفكرة في السابع عشر من حزيران ١٩٢٤.

٣. في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٢٣، طالبت محافل الشرق الأكبر بمنح عفو عام عن كل المساجين من المجرمين والخونة.. واستفاد العديد من الزعماء الشيوعيين البارزين من هذا القرار، وكان منهم (مارتي)، الذي عرف

فيما بعد كمنظم للكتائب التي حاربت إلى جانب الشيوعيين في أسبانيا بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩.. ووافق مجلس النواب علي مشروع العفو، في تصويت جري في الخامس عشر من تموز ١٩٢٤.. وهكذا أفلتوا علي الشعب الآمن عصابة من المجرمين الدوليين، الذين كانوا يعملون تحت امرة المجلس الأعلى لمحافل الشرق الأكبر، النورانية.

٤. في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٢٢، بدأت المحافل حملة كبرى، لإقناع الشعب الفرنسي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة السوفيتية، ولكن هذه الحملة لم تتقدم كثيرا إلا بعد وصول السيد هيريو إلي الحكم.. وقد بدأت حملة الصداقة الفرنسية الروسية تلك، عندما نشر في النشرة الرسمية لمحفل الشرق الأكبر في فرنسا، مقالة عن هذا الموضوع، في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ في الصفحة ٢٨٦.. وأقيمت العلاقات السياسية بين الحكومة الفرنسية وبين الحكومة الثورية الشيوعية في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٤.. وقوي الشر ذاتها تعاود الآن الضرب علي نعمة الاعتراف بالصين الشعبية اليوم.

ونجد في كتاب "الحلبة الإسبانية" للمؤلف وليم فوس والذي طبعته دار "نادي الكتاب" في لندن بإنكلترا عام ١٩٣٩، معلومات وافية ومفصلة عن المؤامرات التي حاكتها محافل الشرق الأكبر في فرنسا وإسبانيا بين عامي ١٩٢٣ . ١٩٣٩.. ولكي نتبين استمرارية المؤامرة التي قام بها المرابون العالميون سنلقي الأضواء هنا علي بعض الأحداث:

ولد ليون بلوم في باريس لأبوين يهوديين عام ١٨٧٢.. واشتهر بسبب الدور الذي لعبه في قضية دريفوس Dreyfus.. وقد انتخب رئيسا للوزراء في حزيران عام ١٩٣٦، وبقي في هذا المنصب حتى حزيران ١٩٣٧.. ثم أعيد انتخابه في آذار ١٩٣٧ وبقي حتى نيسان ١٩٣٧. واستطاع مؤيدوه أن يتدبروا عودته إلي السياسة، بجعله نائبا لرئيس الوزراء من حزيران ١٩٣٧ وحتى كانون الثاني ١٩٣٨.. وأقدر الآن أن منديس فرانس يلعب نفس الدور اليوم (كان هذا وقت تأليف الكتاب).

وكانت مهمة بلوم خلال ذلك الوقت، هي أن يكيف سياسة الحكومة الفرنسية تجاه إسبانيا بحسب مشيئة القادة السريين للحركة الثورية العالمية.. ولإبعاد كل شبهة عن أنفسهم عمد المتآمرون إلي إبراز دور الجنرال فرا نكو وأنصاره من المعسكرين، بأنهم كانوا هم المخططين والمنفذين للحوادث التي جرّت إلي الحرب الأهلية في أسبانيا. وقد لعب بلوم دورا مهما في تنفيذ مخطط القادة السريين، بإمداد القوات الملكية الإسبانية بالذخائر والأسلحة والأموال.. وقد عمل علي إبقاء طرق جبال البرينية مفتوحة.. كما عمل علي اتباع سياسة عدم التدخل من جهة واحدة، فقد كانت هذه السياسة تطبق علي قوات فرانكو الوطنية.

وقد يعتقد بعض القراء أننا نبالغ في أمر النفوذ الذي تمارسه الماسونية في القضايا الدولية.. إننا نحيل هؤلاء إلي كتاب "دكتاتورية الماسونية الفرنسية" لمؤلفة أ.ج. ميشيل.. ففي هذا الكتاب يثبت المؤلف أن محفل الشرق الأكبر في فرنسا أصدر قرارا عام ١٩٢٤، بوجوب السيطرة علي عصابة الأمم وجعلها أداة تابعة للماسونية الحرة.. وقد كتب تروتسكي في كتابه "ستالين": "يملك ستالين اليوم برج بابل جديدا في خدمته.. وأحد المراكز الرئيسية لهذا البرج في جنيف مهد المؤامرات.

وتقع أهمية ما قاله تروتسكي حول التأثير الشيطاني لماسوني الشرق الأكبر داخل عصابة الأمم، في أن ما قاله ينطبق اليوم علي منظمة الأمم المتحدة.. والدارس لمجريات الأمور في الأمم المتحدة، يري أن ما يحدث من مناقشات وقرارات، تبدو غريبة وفارغة من المعني للشخص العادي في الشارع.. ولكننا إذا ما وضعنا هذه القرارات في موضعها الصحيح من المخطط طويل الأمد لجماعة المؤامرة، لبدت واضحة كل الوضوح.. وللقيام بذلك، ما علينا إلا أن نذكر اثنتين من الوقائع المهمة: أولهما: يعتبر النورانيون أنه من الضروري القضاء علي كل أشكال الحكم الدستورية، سواء كانت ملكية أو جمهورية.

وثانيها: ينوي النورانيون إقامة الدكتاتورية العالمية فور سنوح الفرصة، وعندما يتأكدون من أن باستطاعتهم اغتصاب السلطة المطلقة.

ويقول م.ج. ماركوس: "يقع مركز الماسونية العالمية في جنيف.. وكذلك تقع مكاتب المؤسسات المرتبطة بالماسونية.. وهذا هو المكان الذي يفد للاجتماع فيه مندوبو

الماسونية وممثلوها من العالم كله.. وهكذا نجد أن سر تلك المنظمات المرتبطة بالماسونية واضح وظاهر".

وهكذا نستطيع أن نفهم ما قاله السيد الأعظم للمحفل الماسوني في أسبانيا، أمام مؤتمر ذلك المحفل عام ١٩٢٤، إثر عودته من جنيف.. إذ قال: "لقد أسهمت بالمساعدة في عمل اللجان.. وقد استمعت إلي بول بونكور، جوهركس، لو سيور، ودي جو فنال.. وكان إلي جانبي مندوبون عن الحركة الماسونية في فرنسا.. وكان هؤلاء يسألون بعضهم البعض: هل نحن في اجتماع عالمي أم في سلك ماسوني؟.. وكان الأخ جوزيف أفينال الأمين العام للعصبة".

وكانت حكومة الولايات المتحدة قد رفضت أن تتضم لعصبة الأمم.. وكانت بعض المصالح وراء هذه السياسة الانعزالية.. وهكذا فقد تقرّر تحطيم عصبة الأمم، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة مكانها.. وقد سُنحت الفرصة بقيام الحرب العالمية الثانية.. وقد جمعت أشلاء عصبة الأمم علي أنقاضها بناءً جديداً، هو الأمم المتحدة، التي ضمت فيمن ضمت لدي تأسيسها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كأكثر الأعضاء قوة ونفوذاً.. والدليل علي سيطرة القوي الخفية علي الأمم المتحدة وتمكنهم من تنفيذ مخططاتهم عبرها، هو أن الأمم المتحدة سلمت فلسطين إلي الصهيونية السياسية، بعد ما كان الصهيونيون يسعون وراء ذلك لمدة نصف قرن من الزمان.. كما أنها سلمت الصين وكوريا الشمالية ومنشوريا ومنغوليا وجزر الهند الشرقية وأجزاء من الهند الصينية إلي الشيوعيين.. وعلينا هنا أن نتذكر أن لينين كان قد تنبأ بأن القوات الشيوعية ستجتاح العالم الغربي من ناحية الشرق.

وقد كشف ضباط الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، الدور الذي لعبه أصحاب المصارف العالميون في الثورة الروسية، ونقلوا ذلك إلي حكوماتهم.. وقد أصدرت الحكومة البريطانية في نيسان ١٩١٩ "كتاباً أبيض" حول ذلك الموضوع.. وطمس الموضوع بسرعة، ولكنّ بعض الضرر كان قد لحق بالمؤامرة العالمية.. وهكذا وجهت أصابع الاتهام إلي أصحاب المصارف العالميين، تتهمهم بتمويل اليهودية العالمية، لتنفيذ مخططاتهم الهادفة إلي حكم العالم.. وكان علي أصحاب المصارف العالميين أن يجدوا وسيلة يردوا بها علي تلك الاتهامات والأفكار.. و تتجلي وحشيتهم في الرد

علي هذه الاتهامات عندما اختير ستالين . وهو غير يهودي . لخلافة لينين، فأزاح تروتسكي من الطريق، وأخذ بتصفية مئات الألوف من اليهود الروس، في التطهيرات الشهيرة التي أوصلته إلي السلطة.. وهذا يكفي لإقناع المخلصين والمخدرين من الناس في أي مكان بأن المرابين العالميين لا يقيمون وزنا لجموع الشعب من أي دين أو عرق أو لون كانت، بل يعتبرونها أحجارا يمكن الاستغناء عنها في لعبة الشطرنج العالمية.

الثورة الأمريكية والمناورات المالية

لنفهم كيف استطاع الرجال الذين سيطروا علي بنك إنكلترا وعلي الدين القومي فيها، الهيمنة كذلك علي التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أميركا . التي كانت ما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني . علينا أن نعود إلي بداية القصة، عندما زار بنجامين فرانكلين (١٧٠٦ . ١٧٩٠) إنكلترا، ممثلا رواد إنشاء المستعمرات الأمريكية.

في الصفحة ٩٨ من وثيقة مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ٢٣، نقرأ تقريرا كتبه (روبرت ل. أوبن) . الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونغرس الأمريكي . عن مقابلة جرت بين شركاء روتشيلد وبنجامين فرانكلين.. يذكر هذا التقرير كيف سؤل المندوب الأمريكي عن السبب الذي يعود إليه ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأمريكية، فأجاب فرانكلين بالحرف: "إن الأمر بسيط، فنحن نُصدر عملتنا بأنفسنا، ونسميها الأوراق المالية.. كما أننا حين نُصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب مع حاجات الصناعة والتجارة لدينا".

هذه الأجابة لفتت نظر آل روتشيلد، إلي الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الأرباح الطائلة.. ويكفيهم لذلك استصدار قانون يمنع المستعمرات من إصدار عملتها بنفسها، وإرغامها علي الاعتماد علي المصارف التي تُكفّف بذلك.. وكان أمشل ماير روتشيلد لا يزال مقيما في ألمانيا حينئذ، يمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة، مقابل ٨ ليرات إسترلينية لكل جندي.. فكان نفوذه كافيا لاستصدار القانون المطلوب بشأن إصدار النقد الأمريكي.

وهكذا أصبحت أوراق النقد الأمريكي السابق لا قيمة لها.. وكان علي سلطات المستعمرات أن تودع في بنك إنكلترا مبالغ و ضمانات، للحصول علي المال المطلوب للقيام بالأعمال والأشغال.. وعن هذا الموضوع يقول فرانكلين:
"أما بنك إنكلترا، فقد رفض أن يقدم أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة الأوراق المالية الأمريكية التي عهد بها إليه بموجب القانون الجديد.. وهذا يعني أن قيمة السيولة النقدية الأمريكية خُفّضت إلي النصف تماما".

ينسب المؤرخون والباحثون السبب المباشر للثورة الأمريكية علي إنكلترا إلي "ضريبة الشاي" الشهيرة.. أما فرانكلين . وهو أحد الوجوه البارزة في هذه الثورة . فيحلل الأسباب كما يلي: "كانت الولايات الأمريكية مستعدة عن طيب خاطر لتقبل هذه الضريبة و مثيلاتها، لولا إقدام إنكلترا علي انتزاع حق إصدار النقد من الولايات المتحدة، مما خلق حالة من البطالة والاستياء".

عم هذا الاستياء شيئاً فشيئاً كل سكان الولايات المتحدة.. ولكن لم يدرك إلا القليل منهم أن الضرائب الباهظة الجديدة والعقوبات الاقتصادية المفروضة، كانت نتيجة لنشاطات عصابة من اللصوص العالميين التي سيطرت علي الخزانة البريطانية.

وحدثت الصدامات المسلحة الأولى في ١٩ نيسان عام ١٧٧٥، بين البريطانيين وأهالي المستعمرات في لكسنغتون وكونكورد.. وفي العاشر من أيار عقد المؤتمر الثاني للكونغرس في فيلادلفيا، وجري تعيين جورج واشنطن قائدا للقوات البحرية والبرية.. وفي الرابع من تموز ١٧٧٦ أعلن الكونغرس تبنيّه لوثيقة إعلان الاستقلال.

دام الصراع بعد ذلك أعواما سبعة، تعهد المرابون العالميون خلالها بتمويل هذه الحروب الاستعمارية، التي كانت فرصة جنت خلالها مجموعة روتشيلد أموالا طائلة، عن طريق إمداد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة من ألمانيا.. ولم يكن الرجل البريطاني العاديّ يكنّ أيّ ضغينة لزميله الأمريكيّ، بل علي العكس كان يعطف سرا علي القضية الأمريكية.

وفي التاسع عشر من تشرين الأول ١٧٨١، أعلن القائد البريطاني الجنرال كورنواليس استسلامه، واستسلام الجيش البريطاني بأجمعه بمن فيه من الجنود الألمانين المرتزقة.. وفي الثالث من أيلول ١٧٨٣ أعلن استقلال الولايات المتحدة

رسمياً، في معاهدة السلام التي عقدت في باريس.. وكان الخاسر الأوحى في الواقع هو الشعب البريطاني.. فقد ازداد الدين القومي في بريطانيا بشكل هائل، ونجح المرابون العالميون في تحقيق الخطوة الأولى في مخططاتهم طويلة الأمد لتفكيك الإمبراطورية البريطانية.

واشتغل عملاء المرابين العالميين بجدّ، للحيلولة دون قيام الاتحاد الذي كانت تسعى إليه الولايات الأمريكية.. فقد كان أكثر سهولة عليهم استغلال كل ولاية بمفردها، من السيطرة على اتحاد الولايات.. ويكفي لإثبات تدخل أصحاب المصارف العالميين في الشؤون الداخلية للأمة، ما جاء في محضر اجتماع "الآباء المؤسسين للولايات المتحدة" في فيلادلفيا عام ١٧٨٧، حيث بحثوا وجوب إصدار بعض القوانين، التي تكفل لهم الحماية من استغلال هؤلاء المرابين.

وعمل عملاء المؤامرة ما بوسعهم للسيطرة على النقد الأمريكي.. ولكن كل جهودهم ذهبت سدى.. إذ في الفقرة الخامسة من القسم الثامن في المادة الأولى من الدستور ما يلي: "الكونغرس هو صاحب السلطة في إصدار النقد، وفي تعيين قيمته". وتظن أغلبية الشعب الأمريكي أن الدستور منذ وضعه أصبح شيئاً مقدساً لا يمس، ولزام على كل القوانين التي تصدر أن تطابق الدستور.. ولكن الواقع هو أن حرمة الدستور كثيراً ما انتهكت!

لا ريب في أن دراسة قضية سيطرة المرابين العالميين على الاقتصاد الأمريكي، هي دراسة على جانب كبير من الأهمية.. فقد عيّن مديرو مصرف إنكلترا مندوباً لهم في أمريكا وهو الكسندر هاميلتون.. وقد استطاعت حملة الدعاية الموجهة أن تضفي عليه طابع الزعيم الوطني.. وعمد هو بهذه الصفة إلى تقديم اقتراح بإنشاء مصرف اتحاديّ، على أن يكون هذا المصرف تابعاً للقطاع الخاص.. وكانت هذه الدعوة مناقضة للدعوة التي سادت آنذاك، ونادت بوجود إبقاء حق إصدار النقد والإشراف عليه بيد الحكومة، التي كانت تنتخب من الشعب مباشرة.

ويقضي اقتراح هاميلتون يجعل رأسمال المصرف الاتحادي مبلغ ١٢ مليون دولار، على أن يقرض مصرف إنكلترا من هذا المبلغ ١٠ ملايين، ويسهم بمبلغ المليونين الباقيين أثرياء أمريكيون.

لم يأت عام ١٧٨٣، حتى كان هاميلتون وشريكه روبرت موريس قد نظما مصرف أمريكا (بنك أوف أميركا).. وكان موريس هو المراقب المالي في الكونغرس الأمريكي، من جعل الخزينة الأمريكية في حالة عجز بعد سبع سنوات من الحرب.. وهذا برهان آخر علي أساليب السلطة الخفية في استخدام الحروب لتحقيق مخططاتها في الحركة الثورية العالمية.. وقد أقدم موريس علي المزيد، فتأكد من تنظيف الخزينة الأمريكية تنظيفا تاما، فعمد إلي إجراء جديد أجهز به علي ما تبقى في الخزانة الأمريكية . ومقداره ٢٥٠ ألف دولار . عن طريق الاكتتاب به في رأسمال مصرف أميركا.. ولم يكن مدراء مصرف أميركا سوي عملاء لدي مدراء مصرف إنكلترا.

بيد أن آباء الاستقلال الأمريكي أحسوا بالخطر الداهم، وبأن تسلط مصرف إنكلترا علي مصرف أميركا قد يؤدي . في حالة منح مصرف أميركا حق إصدار النقد . إلي تسلطه علي الاقتصاد الأمريكي كله.. فتدخلوا لدي الكونغرس، واستطاعوا حمله علي رفض منح مصرف أميركا حق إصدار النقد.

توفي (بنجامين فرانكلين) عام ١٧٩٠.. وفي الحال عمد عملاء المرابيين العالميين اليهود إلي القيام بمحاولة جديدة للسيطرة علي المقدرات المالية للولايات المتحدة.. ونجحوا في إيصال مندوبهم الكسندر هاملتون إلي منصب وزير المالية.. وتمكن هاملتون من جعل الحكومة الأمريكية توافق علي منح مصرف أميركا امتياز إصدار النقد، المستند إلي قروض عامة وخاصة، بحجة أن النقد الذي يصدره الكونغرس سيكون عديم القيمة في الخارج، في حين أن النقد المستند إلي القروض العامة والخاصة سيكون متمتعا بضمانه قانونية، وقابلا لكل أنواع المعاملات والمبادلات.. وهكذا وقع الشعب ضحية لأولئك الرجال الذين يدعون صداقته!

وقد حدد رأس المال الجديد للمصرف بـ ٣٥ مليون دولار، علي أن تسهم فيها المصارف الأوروبية بمبلغ ٢٨ مليون دولار.. ويعتقد بأن المرابيين العالميين أحسوا بأن هاميلتون أصبح يعرف أكثر مما يجب، فافتعلت مبارزة بينه وبين مبارز محترف اسمه آرون بير، لقي فيها هاميلتون حتفه.

وأعطيت التعليمات من مجموعة روتشيلد لأصحاب المصارف الأمريكية بزيادة السيولة في الأسواق، وبالتوسع في منح القروض والضمانات.. وأخذت وسائل الدعاية والإعلام تلعب علي أوتار التفاؤل والرفاهية، وتبشر بالرخاء والازدهار للجميع.. وانطلقت حملات الدعاية تبشر بأن الشعب الأمريكي سيصبح أعظم شعب علي وجه الأرض.. وسارع الجميع لتوظيف أموالهم في عملية بناء تلك الأمة العظيمة.

وعندما وصل الأمر إلي هذا الحدّ، أصدرت مجموعة روتشيلد تعليماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض والاعتمادات، وضغط مقادير العملة المتداولة في الأسواق، ممّا ولد أزمة مالية حادّة، أدّت إلي انهيار اقتصاديّ مريع.. وهكذا عجز المواطنون عن مواجهة الأعباء والواجبات المالية، بينما حصل المرابون العالميون علي عقارات وضمانات بمقدار ملايين من الدولارات، مقابل دفع جزء بسيط من أسعارها الأساسية!!

ويجب الاعتراف هنا بأن العملية كلّها جرت علي وجه قانوني وشرعي!!.. أما في الواقع فيبدو آل كابولي Al Capone وعصابته سادة مهذبين، بالمقارنة مع عصابة الصيارفة العالميين هؤلاء!!

علي أن هذه الأزمة لم تمرّ دون أن تثير انتقاد عدد من كبار القادة الأمريكيين.. ولكنّ الظاهر أن تعليقاتهم و تحذيراتهم لم تمنع حلفاءهم من الوقوع في المصائد ذاتها.. في رسالة من جون آدامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) إلي (توماس جيفرسون) عام ١٧٨٧، كتب آدامز يقول: "لا يعود السبب في تلك الفوضى وذلك الخراب إلي نقائص في الدستور، أو إلي انعدام الشرف والفضيلة، بقدر ما يعود إلي الجهل المطبق في الشؤون المالية والأوراق النقدية وطبيعة الحسابات والسيولة".

ورد توماس جيفرسون: "أنا أوّمن بأن هذه المؤسسات المصرفية أشدّ خطرا علي حرياتنا من الجيوش المتأهبة.. وقد خلقت بوجودها أرستقراطية مالية، أصبحت تتحدي بسلطانها الحكومة.. وأري أنه يجب استرجاع امتياز إصدار النقد من هذه المؤسسات، وإعادته إلي الشعب صاحب الحق الأول فيه".

وقال أندرو جاكسون: "إذا كان الدستور قد أعطي الكونغرس امتياز إصدار الأوراق النقدية، فليس معني ذلك أن للكونغرس الحق في نقل هذا الامتياز إلي الأشخاص والهيئات الخارجية".

أثارت هذه الانتقادات المكشوفة مخاوف المرابين العالميين، ونبهتهم إلي قرب قيام صعوبات في وجههم، بمناسبة حلول موعد إصدار امتياز "مصرف الولايات المتحدة" عام ١٨١١.. ووجه روتشيلد التحذير التالي: "إما إن توافق الحكومة الأمريكية علي طلب تجديد امتياز مصرف أمريكا، وإلا فإنها ستجد نفسها فجأة متورطة في حرب مدمرة".

ولم يستطع الأمريكيون أن يصدّقوا أنّ في نيّة أصحاب المصارف العالميين أن يثيروا حربا من أجل مصالحهم، واعتقدوا أن في الأمر خدعة.. وكذلك ظن أندرو جاكسون، الذي قال لهم فيما بعد: "إن أنتم إلا مغارة لصوص ومجموعة مصاصي دماء، ولسوف أعمل علي تحطيمكم بل وأقسم بالله إنني سوف أحطمكم". وأصدر ناثان روتشيلد تعليمات: "علموا هؤلاء الأمريكيين الوقحين درسا قاسيا، وليعودوا إلي حالة الاستعمار وما قبل الاستقلال".

وكانت الحكومة البريطانية هي التي بدأت حرب عام ١٨١٢.. وكان الهدف من هذه الحرب إفقار الخزينة الأمريكية، إلي حد تضطر معه السلطات الأمريكية إلي طلب السلم وطلب المساعدة المالية.. وقرر ناثان روتشيلد أن المساعدات المالية المطلوبة لن تعطي إلا في حال قبول الحكومة الأمريكية تجديد امتياز مصرف أميركا. ونجحت خطة ناثان روتشيلد نجاحا تاما.. وكانت نتيجة ذلك خلق حالة من الضيق والسخط بين الجماهير، التي تصب اللوم علي السياسات الخاطئة للحكومات الوطنية، بينما كانت القوي الخفية وراء الكواليس بعيدة عن الشبهات، لا يعرف سرها إلا القلة القليلة من الناس.

وجدد الكونغرس الأمريكي امتياز مصرف الولايات المتحدة عام ١٨١٦ كما كان مطلوبيا.. وصرخ بعض الثقات علنا أن أعضاء الكونغرس قد تلقوا رشاوى وتهديدات للتصويت لمصلحة ذلك القانون الذي أعاد الشعب الأمريكي إلي العبودية الاقتصادية.

عام ١٨٥٧ جري في لندن عقد قران لينورا ابنة ليونيل روتشيلد، علي ابن عمها ألفونسو (وهم يعتقدون بوجوب إبقاء الأشياء ضمن العائلة).. وكانت حفلة الزواج مناسبة كبري جمعت في لندن عددا كبيرا من الشخصيات العالمية، منهم بنجامين درزائيلي رجل الدولة البريطاني والذي عين رئيسا للوزارة عام ١٨٦٨ وأعيد تعيينه عام ١٨٧٤.

وينقل عن درزائيلي قوله في تلك المناسبة المهمة: "يجتمع الآن تحت هذا السقف رؤساء روتشيلد، التي امتدت شهرتها إلي كل عاصمة من عواصم أوروبا وكل ركن من أركان العالم.. وإذا أردتم سنقسم الولايات المتحدة إلي شطرين، نعطي أحدهما إلي جيمس، والآخر لليونيل.. وسوف يفعل نابليون الثالث (إمبراطور فرنسا آنذاك) ما أشير عليه به تماما.. أما بسمارك فسوف نعد له خطة ثقيلة تجعله عبدنا الذليل". ويسجل التاريخ بعد ذلك، كيف عين آل روتشيلد قريبهم (يهودا ب. بنجامين) مندوبا رئيسيا لهم في الولايات المتحدة.. وهكذا أصبحت الحرب الأهلية الأمريكية التي شطرت الأمة إلي قسمين حقيقية واقعة!

كما أوقع المرابون نابليون الثالث باحتلال المكسيك وضمها إلي إمبراطوريته.. وأقنعوا الحكومة البريطانية بإعادة احتلال الولايات الشمالية وإعادتها إلي حظيرة الاستعمار.. وكانت الحرب الأهلية الأمريكية بالنسبة للمرابين العالميين حربا اقتصادية.. وأصبح من السهل علي المرابين العالميين زيادة الضغط الاقتصادي، وإثارة المتاعب المالية في وجه الولايات الشمالية بعد أن تم تحرير العبيد.. وكان إبراهيم لينكولن قد قال: "لا تستطيع أمة من الأمم أن تتحمل طويلا أن يكون نصف أفرادها من الأحرار ونصفهم من العبيد".

وقدم أصحاب المصارف العالميون قروضا محدودة للقوات الجنوبية لمساندتها في حروب الشماليين.. كما أقرضوا نابليون الثالث مبلغ ٢٠١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك لتمويل حملته في المكسيك.. وفي عام ١٨٦٣ عرضت القوي الخفية علي نابليون ولايتي لويزيانا وتكساس لمساعدة الجنوبيين، الذين كانوا بحاجة للمساعدة الفعلية ضد الشماليين.

وسمع قيصر روسيا بذلك، وأخبر الإنكليز أنهم إذا حاولوا التدخل لصالح الجنوبيين وأمدوهم بالمساعدات العسكرية، فستعتبر روسيا هذا العمل بمثابة إعلان الحرب عليها.. وتأكيدا لتحذيره أرسل عددا من السفن الحربية الروسية إلي الموانئ الشمالية نيويورك وسان فرانسيسكو، ووضعها تحت إمرة لينكولن. وعندما بدأت العقبات والمصاعب المالية تحيط بالولايات الشمالية، لم يرفض المرابون العالميون مدها بالقروض، ولكنهم اشترطوا أن نسبة الفائدة ٢٨%! إن هذه الحرب كان من الممكن أن تنتهي خلال أشهر معدودة، لو لم يكن المرابون العالميون يقدمون القروض تلو القروض للطرفين.. وكانت هذه القروض تعطي بنسبة ربا فاحشة.. وكان كل شيء محسوبا ومخططا لدي المرابين العالميين، بهدف السيطرة الشاملة علي اقتصاديات الأمة بأسرها.. ولما وجدوا أن الوقت قد حان لإنهاء الحرب أنهوها.

حاول لينكولن بعد هذا فك القيود المالية التي طوقت بها الولايات الشمالية، وعمد إلي تطبيق الدستور متمسكا بالفقرة الخامسة من المادة الأولى، التي تمنع غير الكونغرس إصدار العملة، وأصدر ٤٥٠ مليونا من الدولارات الرسمية، التي جعل غطاءها القرض القومي.. وانتقم المرابون العالميون من لينكولن، بجعل الكونغرس يصدر قانونا يقضي بأن لا تقبل "أوراق لينكولن" المالية في دفع الفوائد للقروض الحكومة أو في شؤون الواردات.. ولم يقبل المرابون العالميون قبض تلك الأوراق المالية، مما جعلها بدون قيمة تقريبا!!.. وهكذا سببوا خفض الدولار من هذه الأوراق إلي ٣٠ سنتا!!

ولما تم لهم ذلك عمدوا إلي شراء تلك الأوراق بمجموعها.. بعد ذلك أخذوا بشراء القروض الحكومية بهذه الأوراق، معتبرين الدولار منها دولارا كاملا.. وبذلك يكونون قد تغلبوا علي عقبة خطيرة، وجنوا أرباحا تقدر بـ ٧٠ سنتا للدولار الواحد!!!

وظهرت في صحيفة (لندن تايمز) مقالة موحى بها من قبل المرابين العالميين، وكان موضوعها لينكولن وأوراقه المالية.. وجاء في تلك المقالة: "لو أن هذه السياسة المالية الخاطئة التي ابتدأت في أمريكا الشمالية قبلت وأعترف بها، لأصبح بإمكان الحكومة

إصدار أوراق النقد التي تريدها بدون كلفة.. وستدفع بتلك الأوراق كل ديونها، مما يعني أنها ستصبح بدون ديون.. وسيكون لديها كل المال اللازم لإجراء تجارتها والمبادلات.. وهكذا ستكون الأمة الأمريكية الأولى في تاريخ العالم التي ستحقق مثل هذا الازدهار.. وبذلك ستجلب الأدمغة والثروات من جميع أنحاء العالم.. يجب تحطيم هذه الدولة وإلا فإنها ستتسبب بتحطيم كل العروش علي وجه الأرض".

وكانت النشرة الدورية "دي هازا رد سيركيولار" تعنى بشؤون المصارف ما وراء البحار.. وقد جاء فيها: "إن الحرب تقضي علي الرق.. وهذا ما نؤيده نحن وأصدقائنا الأوروبيون، لأنّ الرق ما هو إلا امتلاك اليد العاملة.. أما الخطة الأوروبية التي بدأتها إنكلترا، فتقوم علي أن رأس المال يستطيع أن يسيطر علي اليد العاملة عن طريق الأجور.. ويجب علي أصحاب رؤوس الأموال أن يعملوا علي استعمال الأرباح الطائلة التي يجنونها من الحروب، في السيطرة علي قيمة العملة.. وللقيام بذلك، يجب اعتماد السندات الحكومية كأساس من أسس العمليات المصرفية.. ونحن الآن بانتظار أن تتقدّ وزارة المالية الأمريكية هذه النصيحة.. كما أنه ليس من المفيد لنا أن نسمح بتداول "أوراق لينكولن المالية الخضراء" لمدة طويلة، إذ أننا لا نستطيع السيطرة عليها.. ولكن بالمقابل نستطيع السيطرة علي السندات ومن ورائها علي العملة كلها والاقتصاد بأجمعه".

وعمد المرابون العالميون إلي تمويل الحملات الانتخابية لعدد كبير من النواب والشيوخ، ليعملوا من خلالهم علي إقرار مشروع قانون الصيارفة.. وقد أصبح هذا المشروع قانونا عام ١٨٦٣، بالرغم من معارضة الرئيس لينكولن الشديدة له.. وهكذا ربح المرابون العالميون جولة أخري.

جاء في رسالة وجهتها مؤسسة روتشيلد وإخوانه الصيارفة في لندن بإنكلترا بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٦٣، إلي مؤسسة السادة أيكلاهيمر وموتون فاندر غولد وعنوانها: ٣ وول ستريت نيويورك:

"سادتي الأعزاء.. كتب إلينا السيد جون شيرمان من مقاطعة أوهايو في الولايات المتحدة، لإعلامنا عن تقديراته للأرباح التي يمكن الحصول عليها نتيجة للقانون

الأخير الذي أصدره الكونغرس بشأن المصارف.. والظاهر أن هذا القانون أتى وفق الخطة التي تبنتها جمعية المصارف البريطانية.. كما نصحت هذه الجمعية الأصدقاء الأمريكيين بأن هذا القانون، في حال تصديقه وإقراره، سيكون سببا في تدفق الأرباح الطائلة علي جماعة الصيارفة في العالم بأسره.. فهذا القانون يعطي المصرف الوطني السيطرة المطلقة علي الأوضاع المالية في الدولة، والقلة التي سوف تنفذ إلي سر ذلك القانون وتعرف حقيقته، لن تبدي أية معارضة له، لأنها ستكون طامعة في جني الأرباح، أو أن مصالحها ستكون متوقفة علي إقراره.. أما جمهور الشعب فسيكون عاجزا عن تفهم طبيعة المشروع، والامتيازات التي سيحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال منه، ولن يخامرهم أي شك حتى في أن هذا النظام سيكون ضد مصالحهم.

المخلصون: روتشيلد وإخوانه"

وجاء في الرسالة التي ردّ بها أكلهايمر ومورتون وفاندرغولد ما يلي:

"يبدو لنا أن السيد جون شيرمان يتصف بالصفات التي تميز رجل المال الناجح، وقد وضع نصيب عينيه الوصول إلي رئاسة الولايات المتحدة، وهو الآن عضو في الكونغرس، وقد قاده تفكيره الصحيح لأن يدرك أن الريح الأكبر، هو في الحفاظ علي صداقة الأشخاص والمؤسسات ذوي الموارد المالية الواسعة.. أما بخصوص تنظيم المصرف الوطني وطبيعة الأرباح الممكن جنيها من توظيف الأموال فيه، فالمرجو مراجعة النشرات المرفقة والتي نصها:

- يستطيع أي عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة تأليف هيئة مصرفية.
- لا يجب أن يقل رأسمال أي مصرف عن مبلغ مليون دولار، باستثناء البلدان التي لا يتجاوز عدد سكانها ٦٠٠٠.
- تكون المصارف هيئات خاصة، هدفها جني الأرباح للأشخاص، ولمؤسسيها الحق في اختيار موظفيهم.
- لا سلطة لقوانين الولاية علي المصارف في الولاية، باستثناء ما يقره الكونغرس بين وقت وآخر.

- تتقبل تلك المصارف الودائع، وتقدم القروض المناسبة لمصلحتها الخاصة، كما تستطيع شراء السندات وبيعها وتقاضي الأعمال المصرفية العامة.
- يستوجب إنشاء مصرف برأسمال مليون دولار، شراء سندات حكومية بما يوازي هذه القيمة.. وبما أن السندات الحكومية تباع بخصم يبلغ ٥٠%، فبالإمكان الآن إنشاء مصرف برأسمال قدره ٥٠٠,٠٠٠ دولار.. وستودع هذه السندات الخزانة الأمريكية في واشنطن كضمان للأوراق النقدية التي ستقدمها الحكومة للمصرف.
- تقدم الحكومة فائدة عن قيمة السندات ٦%، وتدفع هذه الفائدة مرتين في السنة.. وإذا ما أخذنا بالاعتبار القيمة الحالية للسندات، لأدركنا أن الحكومة تدفع فائدة بنسبة ١٢% ذهباً على المال المودع.
- وتقدم الحكومة مقابل المستندات المذكورة السيولة اللازمة للمصرف الذي يودع هذه السندات، وتتقاضي عنها فائدة سنوية بنسبة ١%.
- ولما كان الطلب على السيولة المالية شديداً، فبإمكان المصرف أن يستخدم الأموال مباشرة في تقديم قروض للناس بفائدة صافية تبلغ ١٢%.
- وهكذا فإن الفائدة التي سيحصل عليها المصرف عن السندات، يضاف إليها الفائدة التي تنتج عن إقراض الأوراق المالية والسيولة، ويضاف إليهما الأرباح الطارئة، لترتفع أرباح المصرف إلى نسبة بين ٢٨ و ٣٣,٣%.
- وبإمكان المصارف زيادة حجم مبادلاتها أو تقليصه بحسب إرادتها، كما أنها تستطيع منح القروض أو حجبها كما تراه مناسباً.. ويجمع عقد تلك المصارف جمعية مصرفية وطنية توحد أعمالها.. وهكذا تستطيع المصارف التأثير على السوق المالية كما تريد.. فبإمكان المصارف أن تتفق مثلاً على رفض إعطاء القروض، فتسبب بذلك هبوطاً في الأسواق المالية وتستطيع أن تؤثر على كافة الإنتاج الوطني.
- لا تدفع المصارف الوطنية أي ضرائب على مبالغ السندات أو على رؤوس الأموال أو على الودائع.

مع رجائنا بأن تعتبروا هذه الرسالة سرية جداً.. تقبلوا فائق احترامنا"

عمد أصحاب المصارف الأمريكيون إلي تطبيق المبادئ المذكورة بعد تبادل تلك الرسائل.. وهكذا عملوا علي سحب السيولة وخفضوا قيمة القروض، إلي درجة أصبح معها المدينون غير قادرين علي مواجهة مسؤولياتهم المالية، فوضع أصحاب المصارف أيديهم علي العقارات والضمانات المرهونة، والتي تفوق قيمتها بكثير قيمة القروض الممنوحة.. وهكذا جني الصيارفة محصولا طيبا.

وشعر لينكولن أن الشعب الأمريكي قد أصبح مستعدا لسماع صوت العقل هذه المرة بعد هذه التجربة الحزينة والباهظة، فشنّ للمرة الثانية حملة علنية شديدة علي المرابين العالميين.

وفي خطاب للأمة قال: "إنني أري في الأفق نذر أزمة تقترب شيئا فشيئا.. وهي أزمة تثيرني وتجعلني أرتجف من الخشية علي سلامة بلدي.. فقد أصبحت السيادة للهيئات والشركات الكبرى.. وسوف يتبع ذلك وصول الفساد إلي أعلي المناصب.. وسوف يعمل أصحاب رؤوس الأموال علي الحفاظ علي سيطرتهم علي الدولة، مستخدمين في ذلك مشاعر الشعب وتحزباته.. وستصبح ثروة البلاد بأكملها تحت سيطرة فئة قليلة، الأمر الذي سيؤدي إلي تحطيم الجمهورية".

كان لينكولن في ذلك الوقت في نهاية مدة رئاسته، ولكن الانتخابات الجديدة حملته إلي الرئاسة مرة ثانية، وهو عازم علي أن يقوم بعمل تشريعي ما للقضاء علي سلطان المالبين العالميين الجشعين.. ولكنه قبل أن يتمكن من ذلك اغتيل، بينما كان يحضر استعراضا مسرحيا مساء الرابع عشر من نيسان عام ١٨٦٥، علي يد جون ويلكس بوث.. ولا يعرف إلا القليل من الأمريكيين سبب هذه الجريمة.. وقد عثر المحققون آنئذ علي رسالة بالشفرة في أمتعة القاتل.. ومع أن الرسالة لا تشير من قريب أو بعيد إلي الجريمة، إلا أن اكتشافها أثبت وجود علاقة بين بوث وأصحاب المصارف العالميين.. ولو عاش لينكولن مدة أطول لكان بالتأكيد قد تمكّن من قصّ أجنحة المرابين العالميين.

قبيل مصرع لينكولن أدلي سالمون ب. تشايس وزير المالية الأمريكي (١٨١٦ - ١٨٤٦) بتصريح قال فيه: "إن مساهمتي في إقرار قانون الصيارفة هي أكبر خطأ مالي ارتكبته في حياتي.. فقد ساعد هذا القانون علي إنشاء احتكار كبير يؤثر علي

كل المصالح في البلاد.. ويجب علينا أن نصلح هذا الوضع.. ولكن قبل ذلك سنشاهد مواجهة عنيفة بين مصالح الناس ومصالح المصارف بشكل لم نعرفه من قبل".

عام ١٨٦٦ كان هناك مبلغ ١,٩٠٦,٦٨٧,٧٧٠ دولار في التداول في الولايات المتحدة.. وهبط هذا الرقم سنة ١٨٧٦ إلي ٦٠٥,٢٥٠,٠٠٠.. وهكذا نجد أن أصحاب المصارف بسحبهم الأوراق المالية من التداول تسببوا في إنقاص السيولة بين أيدي الشعب، وسحبوا مبلغا يفوق ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، مما سبب ٥٦,٤٤٦ حادثة انهيار ماليّ تمثل ٢,٢٤٥,١٠٥,٠٠٠ دولار من الخسائر التي لحقت بالتوظيف المالي.. وكانت الحصة الكبرى من الخسائر في المرهونات والمحجوزات.. وهكذا نري أن أصحاب المصارف بسحبهم السيولة من الأسواق وبتمدد القروض الممنوحة، أضافوا إلي ثروتهم مبلغا أكثر من بليون دولار، في وقت لا يزيد علي العشر سنوات كثيرا.

عندما سيطر آل روتشيلد علي مصرف إنكلترا، أصّروا علي أن يكون الذهب غطاء للعملة الورقية.. وفي سنة ١٨٧٠ تضايق أصحاب المصارف الأوروبيون عندما واجهتهم صعوبة السيطرة علي النقد في الولايات المتحدة.. فقد كانت الولايات المتحدة تستعمل الفضة في سبك وإصدار عملاتها.. وهكذا قرر هؤلاء تجريد الفضة من قيمتها الإبرائية في الولايات المتحدة.

أوفد أصحاب المصارف الأوروبيون (إرنست سيد) مندوبا عنهم إلي أميركا، ووضعوا تحت تصرفه مبلغ نصف مليون دولار، لاستخدامه في شراء ضمائر الشخصيات الرئيسية في الهيئات التشريعية الأمريكية.. وأعطى أصحاب المصارف التعليمات لعمالهم عام ١٨٧٣، لاقتراح مشروع قانون "إصلاح إصدار العملة المعدنية".. وكانت مسودة المشروع مصوغة بمهارة، بحيث لا تظهر الغرض الرئيسي منه.. وكان السناتور الذي قدم المشروع هو (جون شيرمان) ذاته، الذي أشرنا قبل قليل إلي رسالته الموجهة إلي مؤسسة روتشيلد.. وكان يساند شيرمان في هذا عضو الكونغرس

(صموئيل هوير).. و مر القانون بدون أي معارضة، بعدما أدلي شيرمان أمام الكونغرس بكلمة رائعة ومضللة!

ومرت سنوات ثلاث، قبل أن يتحقق أحد من الخطر الحقيقي الكامن في إقرار ذلك القانون.. فقد كان ذلك القانون محاولة مموهة لإفقاد الفضة قيمتها الإبرائية.. ويقول تقرير للكونغرس إن أحدا من الأعضاء لم يفهم بشكل صحيح مضمون القانون، باستثناء أعضاء اللجنة التي قدمته.

ويقول السيد (جون ر. إيلسوم) في الصفحة ٤٩ من كتابة "عاصفة علي الخزانة الأمريكية": "كان إرنت سيد قد قال لصديقه (السيد فرديريك أ. لوكتباك) من دنفر بكولورادو: لقد واجهت لجنة مجلس الشيوخ والكونغرس ودفعت الرشاوى اللازمة، وبقيت في أمريكا حتى اطمأنت إلي أن كل شيء علي ما يرام".

عام ١٨٧٨ أقدم أصحاب المصارف علي سحب المزيد من السيولة، وعلي تحديد

القروض الممنوحة، مما تسبب في ١٠,٤٧٨ حالة إفلاس تجاري ومصرفي في

الولايات المتحدة.. ولكن الكونغرس عام ١٨٧٩ أصرّ علي إصدار كميات كبيرة من

العملة، لوقف الأزمة الخائقة المصطنعة، مما خفّض حالات الإفلاس إلي ٦,٦٥٨

حالة.. ولكن القوي الخفية أصدرت تعليماتها عام ١٨٨٢، فكانت حصيلة المناورات

المالية التي جرت بين عامي ١٨٧٨ و ١٨٩٢، ارتفاع حالات الإفلاس الاقتصادي

في أميركا إلي ١٤٨٧٠ حالة، بينما استمرت عمليات